المركز الاتحادي للتنافسية والإحصاء
FEDERAL COMPETITIVENESS AND STATISTICS CENTRE

United Arab Emirates

مؤشر البيانات
Data index

دليل معايير مؤشر البيانات

إطلاق النسخة الأولى لمؤشر البيانات في نظام أداء الحكومي لعام 2024

مؤشر البيانات
Data index

المحتوى

- بطاقة مؤشر البيانات
- محاور ومعايير مؤشر البيانات

مؤشر البيانات
Data index

بطاقة مؤشر البيانات

المؤشر	وصف المؤشر	معادلة القياس	النمط	دورية القياس	سنة القياس
مؤشر البيانات	يقيس هذا المؤشر قدرة الجهات الحكومية في إدارة وإتاحة بيانات ذات جودة عالية تتفق مع المعايير والممارسات العالمية، ويهدف المؤشر إلى تقييم ومتابعة أداء الجهات الحكومية في تلبية المتطلبات الحكومية برؤية دولة الإمارات " نحن الإمارات 2031" ومؤشرات التنافسية العالمية وتوفير البيانات التي يحتاجها صانع القرار لأغراض التخطيط وتطوير السياسات، وفقا لمعيار الإطار التنظيمي والتشغيلي للجهة في مجال إدارة البيانات، ومعيار تعزيز جودة البيانات، ومعيار تدفق البيانات واتاحتها.	نتيجة التقييم الفني من المركز الاتحادي للتنافسية والإحصاء	% التزايد أفضل	سنوي	2024

تم استبدال المؤشر السابق وتصميم آلية حديثة لاستخراج نتائج المؤشر بنسخته الجديدة "مؤشر البيانات" وبمعايير محدثة وآلية قياس مستحدثه لمواكبة أفضل ممارسات التحول الرقمي وتصفير البيروقراطية في مجال البيانات بين الجهات الحكومية. – في محور البيانات والحكومة الرقمية

محاور ومعايير مؤشر البيانات

الإطار التنظيمي والتشغيلي لإدارة البيانات

1.1 حوكمة الإطار التنظيمي والتشغيلي لإدارة البيانات

1.1.1 سياسة تنظيم وإدارة البيانات المؤسسية

1.1.2 الهيكلية والتنظيم في حوكمة البيانات

1.1.3 إتفاقيات اتاحة البيانات

1.2 تأصيل مصادر البيانات المؤسسية

1.2.1 حصر مصادر البيانات

1.2.2 إدارة وتوثيق البيانات الوصفية

30%

تعزيز جودة وحماية البيانات

2.1 ضمان جودة البيانات

2.1.1 منهجية إدارة جودة البيانات

2.2 ضمان وحماية خصوصية البيانات

2.2.1 إطار تحديد وتصنيف البيانات

2.2.2 منهجية وعمليات تصنيف خصوصية البيانات

30%

إتاحة البيانات وتدفقها

3.1 تكامل البيانات و إتاحتها

3.1.1 اتاحة البيانات الأولية

3.1.2 تفعيل الربط الإلكتروني

3.1.3 دورية مشاركة البيانات

3.2 البيانات المفتوحة

3.2.1 حصر مجموعات البيانات المفتوحة

3.2.2 إعداد ونشر البيانات المفتوحة

%40

مؤشر البيانات
Data index

المحور الرئيسي: 1.الإطار التنظيمي والتشغيلي لإدارة البيانات

المحور الفرعي: 1.1 حوكمة الإطار التنظيمي والتشغيلي لإدارة البيانات

المعيار 1.1.1 سياسة تنظيم وإدارة البيانات المؤسسية

وصف المقومات الأساسية / العوامل التمكينية للمعيار	قامت الجهة بإعداد واعتماد سياسة مؤسسية لحوكمة البيانات، تحدد السياسة المبادئ والممارسات والمسؤوليات الأساسية لإدارة البيانات كأصل من الاصول الحكومية لدى الجهة، وتوفر السياسة إطارواضح لملكية البيانات وتحدد مسؤولية إدارتها ، مما يضمن الامتثال للمتطلبات التنظيمية ويعزز جودة البيانات الإحصائية وسلامتها وأمنها لصنع القرارو انتاج الرقم الإماراتي الموحد.
مستوى/ مجال التطبيق	على مستوى الجهة الحكومية
متطلبات الامتثال للمعيار	أعدت الجهة واعتمدت سياسة مؤسسية لحوكمة البيانات، لتوفيرأساس متين لإدارة البيانات كأصل مؤسسي وحكومي استراتيجي ذو قيمة عالية . تهدف السياسة إلى تحقيق الاتساق والجودة في إدارة البيانات من خلال تحديد مجموعة من المواصفات الرئيسية والتي تشتمل بالحد الأدنى على: 1. تحدد السياسة مبادئ واضحة لإدارة البيانات، بما في ذلك الشفافية، المساءلة، والامتثال، وتُركز على توثيق الإجراءات الخاصة بإدارة البيانات وإمكانية التدقيق على تنفيذها بما يضمن تو افر البيانات وسلامتها واستدامتها. 2. تحدد السياسة مسؤوليات ملكية البيانات بوضوح لكل مصدربيانات ضمن الجهة، يُشمل ذلك توزيع المسؤوليات في جميع مراحل دورة حياة البيانات، عبر إجراءات إنشاء البيانات، وتخزينها، واستخدامها. 3. تحدد السياسة متطلبات الامتثال لإدارة وحماية البيانات وأمن المعلومات الإحصائية. 4. تتضمن السياسة آليات محددة للتحقق من جودة البيانات بانتظام من خلال مراجعات وعمليات تدقيق دورية. يتم استخدام مقاييس جودة محددة، مثل إمكانية الوصول (Accessibility)، التوصيف (Descriptiveness)، الاكتمال (Completeness)، الدقة (Accuracy)، الحداثة والدورية (Timeliness)، الشمولية (Coverage)، الاتساق (Consistency)، والمذكورة ضمن دليل تطبيق معايير قياس مستوى جودة البيانات الحكومية.. بهدف تحسين موثوقية البيانات الحكومية وصحتها لاستخدامها في انتاج أرقام الإمارات الموحدة والمؤشرات الإحصائية لصنع القرارات والسياسات. 5. تضمن السياسة توفيربيانات متسقة ومتكاملة بين جميع الأنظمة مما يدعم اتخاذ القرارات بناءً على البيانات الرسمية الموثوقة عبر استخدام مفهوم مصدر إماراتي واحد رسمي وموثوق للبيانات أو السجل الإداري.

المحور الرئيسي: 1.الإطار التنظيمي والتشغيلي لإدارة البيانات

المحور الفرعي: 1.1 حوكمة الإطار التنظيمي والتشغيلي لإدارة البيانات

المعيار 1.1.2 الهيكلية والتنظيم في حوكمة البيانات

وصف المقومات الأساسية / العوامل التمكينية للمعيار	قامت الجهة بإنشاء وتفعيل نموذج تشغيلي(Operating Model) لحوكمة البيانات. يحدد هذا النموذج هيكلية الفرق التنظيمية المسؤولة عن إدارة البيانات بفعالية ضمن الجهة، ويُسهّل التنسيق بين الأقسام والوحدات التنظيمية التشغيلية المختلفة وقسم تقنية المعلومات لضمان تطبيق مبادرات حوكمة البيانات كما يضطلع النموذج التشغيلي بمسؤولية إنشاء البيانات الوصفية وتحديثها وضمان جودتها ويضمن التعاون بين جميع أصحاب المصلحة ضمن الجهة لضمان الحفاظ على أعلى معايير جودة البيانات وتنفيذ إجراءات تكامل ومشاركة البيانات بفعالية وأمان.
مستوى/ مجال التطبيق	على مستوى الجهة الحكومية
متطلبات الامتثال للمعيار	قامت الجهة بإنشاء وتفعيل نموذج تشغيلي لحوكمة البيانات، يهدف إلى تحسين وتنظيم إجراءات إدارة البيانات بشكل شامل داخل الجهة الحكومية وتعزيز فعالية فرق العمل المختلفة لضمان تحقيق الأهداف الاستراتيجية، حيث قامت الجهة بالتالي : 1. تشكيل فريق لإدارة البيانات بقرار من مكتب الوزير أو وكيل الوزارة وتحديد الأدوار المسؤولة عن إدارة البيانات ضمن الجهة، بما في ذلك فريق القيادة (مسؤول إدارة البيانات)، الفريق التنفيذي (متعهدي البيانات)، والفريق التشغيلي (فني البيانات). 2. تحديد الأدوار والمسؤوليات بوضوح لكل فرد ودوره ضمن الفريق . 3. وضع قواعد تنظيمية وإجراءات لتنسيق العمل بين فرق العمل المختلفة ضمن الجهة والتي تشمل وحدات الأعمال وتقنية المعلومات. 4. تحديد مسؤولية تطبيق متطلبات فريق البيانات لكل مصدر من مصادر البيانات ضمن الجهة وتوثيق تلك المسؤوليات

مؤشر البيانات
Data index

المحور الرئيسي: 1.الإطار التنظيمي والتشغيلي لإدارة البيانات

المحور الفرعي: 1.1 حوكمة الإطار التنظيمي والتشغيلي لإدارة البيانات

المعيار 1.1.3 اتفاقيات إتاحة البيانات

وصف المقومات الأساسية / العوامل التمكينية للمعيار	قامت الجهة بإعداد وتوثيق جميع إجراءات ومبادرات إتاحة البيانات مع المركز من خلال اتفاقية إتاحة البيانات، بما يضمن إتاحة البيانات بشكل آمن وفقاً للمتطلبات ويحدد الأطر التشغيلية والتنظيمية وواجبات الجهات التي تتيح البيانات وفقاً للشروط والأحكام، وتنظيم حقوق استخدام البيانات، والتدابير ذات الصلة بالخصوصية والأمان ومسؤوليات كل طرف بما يضمن فهماً متبادلاً وحماية مصادر البيانات الحكومية.
مستوى/ مجال التطبيق	مجموعات البيانات التي يتم مشاركتها مع المركز
متطلبات الامتثال للمعيار	لضمان تنفيذ نطاق المتطلبات المتعلقة بمشاركة و إتاحة البيانات مع المركز الاتحادي للتنافسية والإحصاء بشكل آمن وفعّال، قامت الجهة بتنفيذ المتطلبات التالية فيما يتعلق بإتاحة البيانات التي تقع تحت نطاق مسؤولياتها: 1. إعداد وتوقيع اتفاقية إتاحة البيانات بشكل موحد يشمل الأطر التشغيلية والتنظيمية لمشاركة البيانات مع المركز. يتضمن ذلك صياغة وثائق واضحة تحدد الشروط والأحكام المتعلقة بمشاركة البيانات وقائمة البيانات المراد مشاركتها بشكل واضح وصريح وتكون متو افقة مع القو انين والتشريعات بالدولة. 2. تحديد مسؤوليات الجهة التي تتيح البيانات، بما في ذلك توضيح حقوق كل طرف في استخدام البيانات والمستويات المحددة للوصول اليها، مع توثيق هذه المسؤوليات بشكل واضح في الاتفاقيات. 3. ضمان الالتزام بمستويات الخصوصية المحددة لكل مجموعة بيانات تتم مشاركتها لضمان فهم الطرف المستفيد من البيانات لمتطلبات الحماية وفقاً لتلك المستويات لضمان أن البيانات تظل محمية وفقًا لمستويات التصنيف. 4. الالتزام بتطبيق جميع المتطلبات المتعلقة بالخصوصية والأمان وفقاً للتشريعات الوطنية. وتشمل هذه المتطلبات حماية أمن البيانات والمعلومات. 5. تحديث اتفاقيات إتاحة البيانات والملحق الخاص بها المتعلق بقائمة البيانات بشكل دوري لضمان تو افقها مع التغيرات في الاستر اتيجيات الوطنية أو التشريعات أو التطورات التقنية. يتعين توثيق جميع التحديثات و إبلاغ جميع الأطراف المعنية بأي تغييرات قد تؤثر على شروط أو آليات الاتاحة.

المحور الرئيسي: 1.الإطار التنظيمي والتشغيلي لإدارة البيانات

المحور الفرعي: 1.2 تأصيل مصادر البيانات المؤسسية

المعيار 1.2.1 حصر مصادر البيانات

وصف المقومات الأساسية / العوامل التمكينية للمعيار	قامت الجهة بإعداد وتوثيق سجل شامل لجميع مصادر البيانات التي تقع تحت مسؤولياتها وتحديد نوعية البيانات ضمن كل مصدر من تلك المصادر وفقاً لنموذج سجل حصر مصادر البيانات المعتمد، بما يوفر إمكانية اكتشاف مصادر البيانات وتعزيز فرص استخدامها وحوكمتها بكفاءة ويساهم في تحديد فرص الاستفادة من مصادر البيانات المختلفة داخل وخارج الجهة الحكومية مما يسهم في اتخاذ قرارات مستنيرة وتعزيز الكفاءة التشغيلية على نطاق الجهة الحكومية أو حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة على النطاق الاوسع.
مستوى/ مجال التطبيق	جميع مصادر البيانات ضمن الجهة الحكومية
متطلبات الامتثال للمعيار	لضمان تنفيذ نطاق حصر مصادر البيانات، قامت الجهة بالتقيد بالمتطلبات التالية لجميع مصادر البيانات التي تقع تحت نطاق مسؤولياتها: 1. إعداد وتوثيق سجل شامل لجميع مصادر البيانات ضمن الجهة وتوثيق تفاصيل كل مصدر بيانات وفقاً للنموذج المعتمد لسجل الحصر من المركز الاتحادي للتنافسية والإحصاء. 2. تحديد مجال البيانات وفقًا لأنواعها (مثل بيانات شخصية، مالية، تشغيلية، إلخ) وتحديد الاستخدامات المخصصة لكل نوع من البيانات. 3. تحديد فرق العمل المسؤولة عن إنشاء وتوثيق بيانات السجل، وضمان تحديثه بشكل مستمر وفقاً لنموذج سجل حصر مصادر البيانات المعتمد. 4. وضع إجراءات لتحديث السجل بشكل دوري لضمان دقته وشموليته. 5. تطبيق القواعد التنظيمية والاجرائية بِشأن مشاركة سجل حصر مصادر البيانات بشكل دوري مع الجهات التنظيمية والمركز. 6. إجراء مراجعات دورية لضمان استمرار توافق السجل مع المتطلبات والنموذج المعتمد.

المحور الرئيسي: 1.الإطار التنظيمي والتشغيلي لإدارة البيانات

المحور الفرعي: 1.2 تأصيل مصادر البيانات المؤسسية

المعيار 1.2.2 إدارة وتوثيق البيانات الوصفية

وصف المقومات الأساسية / العوامل التمكينية للمعيار	قامت الجهة بتوثيق البيانات الوصفية لمصادر البيانات السجلية ذات الصلة بالمؤشرات الإحصائية وتوثيق جميع عناصر البيانات الوصفية كتالوج البيانات(Catalog Data) لمصادر بياناتها السجلية، والتي تشمل التعريفات (Definitions)، والصيغ (Formats)، وإرشادات الاستخدام .(Usage guidelines)يوفر هذا التوثيق مرجعاً واضحاً لأصحاب المصلحة، مما يضمن فهماً وتطبيقاً متسقاً للبيانات الوصفية.
مستوى/ مجال التطبيق	جميع مصادر البيانات السجلية ذات الصلة بالمؤشرات الإحصائية والتنافسية
متطلبات الامتثال للمعيار	قامت الجهة بتوثيق كافة عناصر البيانات الوصفية المتعلقة بمصادر بياناتها السجلية من خلال إعداد كتالوج البيانات .(Data Catalog) يهدف هذا التوثيق إلى تقديم مرجع واضح وشامل لأصحاب المصلحة، لضمان تطبيق وفهم موحد للبيانات الوصفية لبيانات حكومة دولة الإمارات، من خلال تحقيق المتطلبات التالية: 1. توثيق البيانات الوصفية (Metadata)الخاصة بمصادر البيانات السجلية المتعلقة بالمؤشرات الإحصائية والتنافسية بناءً على المعايير التي تم تحديدها من قبل المركز. 2. أن يتضمن كتالوج البيانات آلية بحث تمكن المستخدمين من البحث عن البيانات الوصفية باستخدام مجموعة من المعايير مثل الإسم، الصيغة، المجال، الاستخدام، المصدر. ويتيح ذلك سهولة الوصول إلى البيانات المطلوبة وتحسين تجربة المستخدم في التعامل مع كتالوج البيانات. 3. أن يتضمن كتالوج البيانات نظام تتبع للتغييرات، بحيث يتم توثيق جميع التحديثات والتعديلات التي تطرأ على عناصر البيانات الوصفية مما يتيح لأصحاب المصلحة مراجعة التغييرات التي تمت على البيانات خلال فترات زمنية مختلفة. 4. العمل على توفير خيارات لتصدير البيانات الوصفية بتنسيقات مختلفة (مثل CSV، XML، JSON) لتسهيل التكامل مع الأنظمة الأخرى المستخدمة داخل الجهة أو مع الجهات الخارجية مما يضمن القدرة على إتاحة البيانات الوصفية بسهولة عبر مختلف الأنظمة. 5. تطبيق إجراءات أمان فعالة لحماية كتالوج البيانات من الوصول غير المصرح به. يتضمن ذلك استخدام تقنيات التشفير وإدارة حقوق الوصول لضمان أن البيانات الوصفية متاحة فقط للمستخدمين المصرح لهم. 6. توفير آلية تفاعلية داخل كتالوج البيانات تمكّن أصحاب المصلحة من تقديم تعليقات أو استفسارات حول البيانات الوصفية مما يعزز آليات التواصل ويساهم في تحسين جودة التوثيق وتلبيته لاحتياجات المستخدمين.

مؤشر البيانات
Data index

المحور الرئيسي: 2. تعزيز جودة وحماية البيانات

المحور الفرعي: 2.1 ضمان جودة البيانات

المعيار 2.1.1 منهجية إدارة جودة البيانات

وصف المقومات الأساسية / العوامل التمكينية للمعيار	أنشأت الجهة منهجية شاملة لادارة إجراءات جودة البيانات لمصادر البيانات السجلية بما يضمن دقة وموثوقية وتكامل مصادر البيانات. تحدد المنهجية العمليات والمعايير والمسؤوليات لإدارة جودة البيانات السجلية خلال مراحل دورة حياة البيانات بأكملها بدءًا من جمعها وتخزينها إلى استخدامها النهائي، وتحديد نطاق التقييم بوضوح ليشمل كافة مصادر البيانات السجلية التي تحتاج إلى المراجعة الدورية ويقدم منهجاً منظمًا للحفاظ على معايير بيانات رسمية عالية الدقة والموثوقية وفق دليل تطبيق معايير قياس مستوى جودة البيانات الحكومية.
مستوى/ مجال التطبيق	جميع مصادر البيانات السجلية ذات الصلة بالمؤشرات الإحصائية والتنافسية
متطلبات الامتثال للمعيار	1. إتباع منهجية شاملة لإدارة جودة البيانات تغطي جميع مراحل دورة حياة البيانات السجلية ، بحيث تحدد المنهجية نطاق البيانات المشمولة وتحديد العمليات والإجراءات التي سيتم اتباعها لضمان جودة البيانات لكل مرحلة من المراحل بحسب دليل تطبيق معايير قياس مستوى جودة البيانات الحكومية. 2. تطبيق معايير قياس مستوى جودة البيانات الحكومية من خلال تحديد آليات مراجعة وضبط جودة البيانات اعتماداً على مقاييس جودة البيانات المعتمدة في الدليل مثل مقاييس التحقق من إمكانية الوصول (Accessibility)، الدقة (Accuracy)، التوصيف (Descriptiveness)، الحداثة والدورية (Timeliness)، الاكتمال (Completeness)، الشمولية (Coverage)، والاتساق (Consistency)، وغيرها من المقاييس. 3. تحديد آليات واضحة لإصلاح أي أشكاليات في جودة البيانات، بما يشمل إجراءات تصحيحية وتحسينية ووقائية. 4. أن تشتمل المنهجية على إجراءات للمر اقبة المستمرة لجودة البيانات خلال مختلف مراحل دورة حياة البيانات. 5. تحديد آلية لإعداد التقارير الدورية بخصوص أداء إجراءات جودة البيانات والإجراءات التصحيحية التي يتم اتخاذها. 6. إجراء تقييمات دورية ومجدولة داخلية لإدارة جودة البيانات السجلية لضمان استمرارية مر اقبة الجودة وتحسينها وفقاً لجدول زمني منتظم، سواء كانت شهرية أو ربع سنوية، 7. تحديد آليات لتقييم المخاطر المرتبطة بجودة البيانات و اتخاذ الإجراءات الاستباقية لمنع تأثير هذه المخاطر.

مؤشر البيانات
Data index

المحور الرئيسي: 2. تعزيز جودة وحماية البيانات

المحور الفرعي: 2.2 ضمان وحماية خصوصية البيانات

المعيار 2.2.1 إطار تحديد وتصنيف البيانات

وصف المقومات الأساسية / العوامل التمكينية للمعيار	أعدت الجهة إطاراً لتحديد وتصنيف البيانات المفتوحة والمشتركة (الخصوصية، والحساسة، والسرية) ضمن اتفاقية مشاركة البيانات، مما يضمن التعرف على هذه البيانات وتصنيفها وحمايتها بشكل مناسب وفقاً لقواعد ومتطلبات حماية البيانات الخصوصية والحساسة والسرية ومشاركتها.
مستوى/ مجال التطبيق	جميع مصادر البيانات السجلية ذات الصلة بالمؤشرات الإحصائية والتنافسية
متطلبات الامتثال للمعيار	1. أعدت الجهة إطار شامل يحدد بوضوح تصنيف جميع أنواع البيانات المفتوحة، والمشتركة منها الخصوصية والحساسة والسرية بما في ذلك البيانات المتعلقة بالأفراد مثل الأسماء، العناوين، الأرقام التعريفية، والمعلومات المالية والصحية الموجودة ضمن جميع مصادر البيانات السجلية سواء كانت مخزنة داخلياً أو خارجياً، مع تحديد الأنظمة التي يتم استخدامها لإنشاء أو جمع هذه البيانات لضمان الشفافية والشمولية. 2. إنشاء سجل شامل ومفصل لحصر البيانات ذات تصنيف الخصوصية والحساسة والسرية التي تمتلكها الجهة، حيث يتم توثيق مصدر البيانات، كيفية جمعها، الغرض من استخدامها. يتم تحديث سجل حصر البيانات بحسب مستويات التصنيف بشكل دوري لضمان دقته. 3. وضع ضوابط لمشاركة البيانات المشتركة (الخصوصية والحساسة والسرية) مع المركز بما في ذلك وضع معايير وشروط واضحة للتوقيت والكيفية التي يتم من خلالها مشاركة هذه البيانات. يجب أن تتضمن هذه الضوابط اتفاقيات حماية ملزمة للجهات التي يتم مشاركة البيانات المشتركة (الخصوصية والحساسة والسرية) معها وأن تحدد التزاماتها تجاه حماية البيانات وضمان إلتزامها بالقوانين والمتطلبات المعمول بها في دولة الإمارات. 4. ضمان أن جميع السياسات والإجراءات المتبعة في إدارة وحماية البيانات المشتركة (الخصوصية والحساسة والسرية) تتوافق مع القوانين والتشريعات المعمول بها في دولة الإمارات، مثل قانون حماية البيانات الشخصية أو أي لوائح تنظم إدارة خصوصية البيانات. يجب أن تتضمن هذه الجهود تقييمات دورية للتأكد من استمرارية الامتثال لأي تغييرات قد تطرأ على هذه القوانين والتشريعات. كما يجب تنفيذ عمليات تدقيق داخلية بشكل منتظم لضمان إلتزام جميع الأقسام والوحدات التنظيمية بالجهة فيما يتعلق بالسياسات وإجراءات حماية البيانات المعتمدة.

المحور الرئيسي: 2. تعزيز جودة وحماية البيانات

المحور الفرعي: 2.2 ضمان وحماية خصوصية البيانات

المعيار 2.2.2 منهجية وعمليات تصنيف خصوصية البيانات

وصف المقومات الأساسية / العوامل التمكينية للمعيار	قامت الجهة باعتماد منهجية شاملة لتصنيف خصوصية البيانات الحكومية وتنفيذ عمليات تصنيف وتحديد مستوى الخصوصية لجميع مصادر البيانات السجلية، بما يتوافق مع منهجية تصنيف خصوصية البيانات واعتماد تلك التصنيفات كقاعدة لحماية خصوصية البيانات.
مستوى/ مجال التطبيق	جميع مصادر البيانات السجلية ذات الصلة بالمؤشرات الإحصائية والتنافسية
متطلبات الامتثال للمعيار	1. تنفيذ إجراءات تحليل دقيقة لكل مصدر من مصادر البيانات السجلية لتحديد مستوى حساسيته بناءً على معايير الخصوصية المحددة في الاطار المعتمد لتصنيف خصوصية البيانات. يتطلب ذلك جمع وتحليل البيانات لفهم طبيعتها ومدى تأثير الكشف عنها وفقاً للمصلحة الوطنية لدولة الإمارات. 2. القيام بإجراء مراجعات دورية للتصنيفات المطبقة للتأكد من توافقها المستمر مع الأطر التنظيمية أو التغيرات الداخلية للجهة. يتم إنشاء عمليات منظمة لإعادة تقييم تصنيف البيانات السجلية في حالات مثل طلب جديد لمشاركة بيانات سجلية، أو إدخال أنظمة جديدة للعمل ضمن الجهة أو عند اكتشاف مخاطر جديدة تتعلق بحماية البيانات وتأثيرها على المصلحة الوطنية لدولة الإمارات. يجب توثيق أي تغييرات تطرأ على تصنيفات البيانات وإشعار الأطراف المعنية لضمان التزامهم بالتصنيف المحدث والامتثال لمعايير حماية البيانات.

مؤشر البيانات
Data index

المحور الرئيسي: 3. إتاحة البيانات وتدفقها

المحور الفرعي:3.1 تكامل البيانات و إتاحتها

المعيار 3.1.1 إتاحة البيانات الأولية

وصف المقومات الأساسية / العوامل التمكينية للمعيار	قامت الجهة بإعداد منهجية وإجراءات عمل موثقة لاستخلاص وتوفير البيانات التي يتم مشاركتها مع المركز بصيغة البيانات الأولية، مع توفير تلك البيانات بما يضمن عدم تكراراها ضمن حقل مفتاحي رئيسي (Primary Key) مع إمكانية تشفيره لضمان التكامل ودقة البيانات التي يتم إتاحتها وتعزيز مدى الاستفادة من تلك البيانات دون الحاجة الى إجراءات طويلة ومعقدة لمعالجة تلك البيانات كمتطلب للتعامل والاستفادة من البيانات التي يتم اتاحتها من قبل الجهة المقدمة للبيانات.
مستوى/ مجال التطبيق	جميع مصادر البيانات السجلية ذات الصلة بالمؤشرات الإحصائية والتنافسية
متطلبات الامتثال للمعيار	1. تطوير منهجية شاملة ضمن الجهة لاستخلاص البيانات الأولية من الأنظمة الداخلية وتحضيرها لمشاركتها و إتاحتها مع المركز. تشمل هذه المنهجية إجراءات دقيقة لتحديد البيانات المطلوبة من المركز والتأكد من أن البيانات المقدمة تلبي تلك المتطلبات. يجب أن تتضمن المنهجية آليات لتحديد وتحليل الحقول المفتاحية الرئيسية (Primary Keys) في مجموعات البيانات، وذلك لضمان عدم تكرار البيانات في هذه الحقول، وبالتالي تجنب أي تعارض أو ازدواجية قد تؤثر على تكامل البيانات المقدمة. كما يجب أن توفر المنهجية توجهات واضحة حول كيفية تجهيز البيانات الأولية بما يتو افق مع احتياجات المركز بشكل مباشر، بما يقلل الحاجة إلى معالجات إضافية. 2. تطبيق إجراءات دقيقة لضمان تكامل ودقة البيانات التي يتم مشاركتها. يشمل ذلك مراجعة البيانات بشكل منهجي للتحقق من عدم وجود تكرار في الحقول المفتاحية الرئيسية (Primary Keys) ، وضمان أن البيانات المقدمة متكاملة، ومتسقة، وخالية من الأخطاء. يتطلب ذلك تنفيذ عمليات تدقيق منتظمة على البيانات لضمان مطابقتها لمتطلبات الجودة قبل مشاركتها/ إتاحتها. 3. تحديد الحقول المفتاحية الرئيسية (Primary Keys) لكل مجموعة بيانات يتم مشاركتها، وضمان أنها تستخدم بشكل فريد لتحديد كل سجل بيانات. يجب توثيق هذه الحقول بوضوح ضمن منهجية العمل لضمان عدم تكرارها في أي مرحلة من مراحل معالجة أو مشاركة البيانات. 4. ضمان أن تكون جميع إجراءات استخلاص ومشاركة البيانات مع المركز متو افقة مع القواعد التنظيمية المتعلقة بحماية أمن البيانات الحكومية. يتطلب ذلك ضمان أن جميع البيانات المشتركة تخضع لضو ابط الخصوصية والأمان، بما في ذلك تطبيق إجراءات تشفير البيانات عند الضرورة أو تقليل البيانات الشخصية والحساسة والسرية إلى الحد الأدنى الذي يكفل الامتثال للقو انين وتوفير البيانات الإحصائية لصناع القرار. كما يجب تطبيق سياسات حماية البيانات حسب القو انين المعمول بها في الدولة والتي تضمن عدم مشاركة أي بيانات شخصية أو حساسة دون مو افقة الجهات المعنية، وضمان أن البيانات المشتركة (الخصوصية، والحساسة، والسرية) محمية من الوصول غير المصرح به خلال عمليات المشاركة أو النقل.

مؤشر البيانات
Data index

المحور الرئيسي: 3. إتاحة البيانات وتدفقها

المحور الفرعي:3.1 تكامل البيانات و إتاحتها

المعيار 3.1.2 تفعيل الربط الإلكتروني

وصف المقومات الأساسية / العوامل التمكينية للمعيار

قامت الجهة بجهود لتعزيز تكامل البيانات بين الأنظمة المختلفة، وضمان تدفق سلس للبيانات واستخدام الوسائل والأدوات التقنية لمشاركة البيانات و إتاحتها.

مستوى/ مجال التطبيق

جميع مصادر البيانات السجلية ذات الصلة بالمؤشرات الإحصائية والتنافسية

متطلبات الامتثال للمعيار

1. إعداد وتوفير وثيقة المواصفات التقنية (Technical Sheet) لكل خدمة ربط إلكتروني (Web Service) وفقاً للنماذج المعتمدة، لضمان تحقيق مستوى عالٍ من الجودة والكفاءة في الخدمات المقدمة. تشمل هذه الوثيقة جميع التفاصيل الفنية الضرورية بما في ذلك المعايير التقنية، واجهات الربط، وبروتوكولات الأمان، بما يسهم في تعزيز قابلية التشغيل البيني وتوحيد الإجراءات بين مختلف الأنظمة.
2. تنفيذ و إنجاز الربط الإلكتروني باستخدام واجهات برمجة التطبيقات (APIs) الخاصة بمنصة الربط الحكومية (GSB) التابعة لهيئة تنظيم الاتصالات والحكومة الرقمية (TDRA)، وفقاً لوثيقة المواصفات التقنية (Technical Sheet)وبما يتماشى مع الجدول الزمني المحدد. يهدف هذا الربط إلى تعزيز تكامل الأنظمة وسهولة تبادل البيانات بين الجهات، مع الالتزام بأعلى معايير الأمان والكفاءة لضمان استمرارية الخدمة وجودتها بما يتماشى مع أفضل الممارسات المعمول بها في حكومة دولة الإمارات.
3. ضخ و إتاحة جميع البيانات إلكترونياً وفقاً لقائمة البيانات المعتمدة ضمن اتفاقية مشاركة البيانات، مع الالتزام بأعلى معايير الجودة والدقة في الإدخال لضمان تكامل المعلومات وسهولة الوصول إليها.
4. استخدام ميزات إدارة الإشعارات والتنبيهات في حالة التأخير أو فشل عمليات النقل، لضمان استمرارية التزام الجهة المقدمة للبيانات باتاحة البيانات ونقلها ضمن التوقيتات والالتزامات المتفق عليها.
5. استخدام مسارات بيانات قادرة على استيعاب أحجام البيانات المتزايدة، بما يضمن استمرار التدفق بشكل منتظم دون انقطاع، وتحسين كفاءة الأداء عند نقل البيانات إلى عدة جهات في وقت واحد.

المحور الرئيسي: 3. إتاحة البيانات وتدفقها

المحور الفرعي:3.1 تكامل البيانات و إتاحتها

المعيار 3.1.3 دورية مشاركة البيانات

وصف المقومات الأساسية / العوامل التمكينية للمعيار	قامت الجهة بتوفير و إتاحة البيانات للمركز وفقاً لدورية مشاركة البيانات لضمان تدفق سلس للبيانات ضمن التوقيتات المناسبة والدورية اللحظية التي تواكب تطلعات صناع القرار في بناء منظومة حكومية مرنة مستمرة التحديث والتطور تحقق نتائج سريعة معتمدة على بيانات لحظية.
مستوى/ مجال التطبيق	جميع مصادر البيانات السجلية ذات الصلة بالمؤشرات الإحصائية والتنافسية
متطلبات الامتثال للمعيار	1. القيام بتقييم إجراءات الجهة بشأن إعداد سلاسل زمنية محددة لرفع حداثة البيانات خلال فترات زمنية معينة من السنة تشمل بيانات لحظية وشهرية وربع سنوية مع تفصيل لمتطلبات دورية مشاركة البيانات، وأوقات التسليم وتطوير إجراءات تضمن استمرارية توفير جميع البيانات التاريخية (لفترة لا تقل عن 10 سنوات) والبيانات الحديثة وبشكل إلكتروني. 2. تضمين مؤشرات قياس أداء (KPIs) واضحة تتيح مراقبة الالتزام بدورية مشاركة البيانات وجودة البيانات وتوافرها. تشمل هذه المؤشرات بالحد الأدنى أوقات الاستجابة، معدل البيانات المرسلة، ومستوى دقة البيانات. 3. استخدام أدوات تقنية تتيح جدولة عمليات نقل البيانات تلقائياً وبشكل لحظي. حيث تتيح هذه الأدوات إمكانية ضبط التكرار اليومي، الأسبوعي، أو الشهري لمشاركة البيانات.

المحور الرئيسي: 3. إتاحة البيانات وتدفقها

المحور الفرعي:3.2 البيانات المفتوحة

المعيار 3.2.1 حصر مجموعات البيانات المفتوحة

وصف المقومات الأساسية / العوامل التمكينية للمعيار

أجرت الجهة حصراً وتقييماً شاملاً لمصادر بياناتها لتحديد مجموعات البيانات المناسبة للنشر كبيانات مفتوحة. يشمل ذلك تقييم جودة البيانات وملاءمتها وحساسيتها لضمان أن البيانات المتاحة تتوافق مع قواعد تصنيف خصوصية البيانات والاستفادة من نشر تلك البيانات في تعزيز الشفافية وتنافسية الدولة وجودة ونوعية الخدمات التي يمكن إنشاءها بالاعتماد على تلك البيانات المفتوحة.

مستوى/ مجال التطبيق

على مستوى الجهة الحكومية لجميع مصادر البيانات

متطلبات الامتثال للمعيار

1. إجراء حصر كامل لمصادر البيانات المفتوحة المتاحة لدى الجهة، بما في ذلك البيانات التي تجمعها أو تخزنها أو تديرها. يتضمن ذلك توثيق وتصنيف جميع مجموعات البيانات وتحديد الجهات أو الأقسام المسؤولة عنها. يتم تحليل مصادر البيانات بناءً على نوع البيانات، مصدرها، وكيفية جمعها وتخزينها، وذلك بهدف الحصول على صورة واضحة وشاملة لجميع البيانات المتاحة للنشر كبيانات مفتوحة.
2. إجراء تقييم دقيق لجودة البيانات المتاحة لديها للتأكد من ملاءمتها للنشر كبيانات مفتوحة ومقارنتها مع البيانات الإحصائية المنشورة عن دولة الإمارات. يشمل هذا التقييم عدة معايير مثل الدقة، الاتساق، الاكتمال، والتحديث الدوري. يجب فحص كل مجموعة بيانات لضمان أنها لا تحتوي على أخطاء أو تناقضات تؤثر بشكل سلبي على دولة الإمارات في حالة نشرها كبيانات مفتوحة، يتضمن التقييم أيضًا التأكد من أن البيانات محدثة وذات صلة بالاستخدامات الحالية والمستقبلية. يجب وضع خطط لتحسين جودة البيانات عند الحاجة قبل نشرها كبيانات مفتوحة، لضمان أن تكون البيانات موثوقة ومفيدة للمستخدمين.
3. إجراء تحليل مفصل لتصنيف البيانات المتاحة، للتأكد من أن نشرها كبيانات مفتوحة لا يتعارض مع سياسات حماية البيانات الشخصية والحساسة. يتضمن ذلك تصنيف البيانات بناءً على مستوى تأثيرها وفقًا لقواعد الخصوصية بالدولة دون تعريض الخصوصية أو الأمان للخطر.

المحور الرئيسي: 3. إتاحة البيانات وتدفقها

المحور الفرعي:3.2 البيانات المفتوحة

المعيار 3.2.2 إعداد ونشر البيانات المفتوحة

وصف المقومات الأساسية / العوامل التمكينية للمعيار

قامت الجهة بنشر مجموعات البيانات المفتوحة التي يتم تحديدها من قبل الجهة التنظيمية بما لا يقل عن بيانات الخمسة سنوات الماضية على ان تكون البيانات مقروءة آلياً (Machine Readable) وفقاً لمعايير البيانات المفتوحة، مع اعتماد وتنفيذ إجراءات واضحة ومستمرة لتحديث تلك البيانات المفتوحة ضمن المنصات المعتمدة من قبل الجهة التنظيمية بالإضافة إلى موقع البيانات المفتوحة الرسمي لدولة الإمارات بما يضمن إمكانية الاطلاع والوصول الى تلك البيانات المفتوحة للجهة دون أية متطلبات تقنية أو غير تقنية أو إجراءات معينة.

مستوى/ مجال التطبيق

على مستوى الجهة الحكومية لجميع مصادر البيانات التي يتم تحديدها على انها مصادر بيانات مفتوحة

متطلبات الامتثال للمعيار

1. إعداد وتوثيق عملية نشر البيانات المفتوحة بحيث تكون جميع مجموعات البيانات المنشورة متو افقة مع المعايير المعتمدة للبيانات المفتوحة وبصيغة مقروءة آلياً (Machine Readable) .يتضمن ذلك استخدام تنسيقات بيانات قياسية مثل JSON، XML، أو CSV، التي تتيح للأنظمة والأدوات التقنية تحليل البيانات واستخدامها بسهولة.
2. ضمان أن تكون جميع البيانات التي يتم نشرها تغطي فترة لا تقل عن الخمس سنوات الماضية، مع ضمان توثيق كل مجموعة بيانات بشكل واضح ودقيق ليشمل الوصف الفني والبيانات الوصفية (Metadata) اللازمة لتسهيل الفهم والاستخدام. يجب أن تكون البيانات المنشورة متاحة مجاناً وبدون أي قيود تقنية مع مراعاة سهولة الوصول إليها من قبل المستخدمين بمختلف مستويات المعرفة التقنية.
3. وضع إجراءات عمل مستمرة ومنظمة لتحديث البيانات المفتوحة المنشورة بشكل دوري، بما يضمن أن البيانات المتاحة على الموقع الالكتروني للجهة ومنصة البيانات المفتوحة الرسمية لدولة الإمارات تبقى محدثة ودقيقة من خلال اتباع جدول زمني واضح للتحديثات الدورية، مثل التحديثات السنوية أو الفصلية، بناءً على طبيعة البيانات ومجال استخدامها. كما يجب أن تتضمن هذه الإجراءات عمليات مر اقبة دورية لجودة البيانات بعد التحديث، لضمان أن التحديثات لا تتسبب في فقدان البيانات أو تناقضها.
4. ضمان أن تكون جميع البيانات المفتوحة متاحة على الموقع الالكتروني للجهة ومنصة البيانات المفتوحة الرسمية لدولة الإمارات وسهلة الاستخدام، مما يتيح للمستخدمين الوصول إلى البيانات بشكل يسر ودون الحاجة إلى متطلبات تقنية معقدة. يشمل ذلك نشرها كبيانات مفتوحة على الموقع الالكتروني للجهة أو استخدام منصات البيانات المفتوحة المعتمدة التي تتيح عرض وتحميل البيانات بسهولة.